١٩٩٤/١/١٤
١٥

ملف المخطوفين والمفقودين في عشر سنوات

هل تعلن الدولة اللبنانية عن وفاة الـ ٣١٧١ مخطوفا

من ينسى هاتيك النسوة المتشحات بالسواد والالم والشكوى وهن يسرن في تظاهرات صاخبة ويحملن لافتات مكتوبة بالعرق والدموع مطالبات بابنائهن وازواجهن واقربائهن المخطوفين والمفقودين؟

من ينساهن وهن يعتصمن امام المقار الرسمية كالقصر الجمهوري والمجلس النيابي والقصر الحكومي، او امام مقار الهيئات الدولية كالامم المتحدة والصليب الاحمر وغيرهما او امام مقار الطوائف اللبنانية الكثيرة؟...

من ينساهن وهن يصرخن في وجوه الجميع من مسئولين ومعنيين بالشان السياسي والانساني وحتى الديني، فملأ صراخهن لبنان كله وترددت اصداؤه في اروقة المؤتمرات والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان.

منذ عشر سنوات واكثر وهن يجلن في شوارع بيروت وفوق ارصفتها ويطرقن الابواب بقبضات قاسية وغاضبة ويرفعن شكواهن الى كل ذي مسئولية وشان في لبنان وخارجه.

☆ اجتماع للجنة اهالي المخطوفين

تحقيق / سمير رباح
تصوير / احمد الاسعد
مكتب الاتحاد / بيروت

منذ عشر سنوات واكثر وهن يجتمعن بانتظام والتزام كليين ويعقدن المؤتمرات الصحافية ويصدرن البيانات التي تحدد مطالبهن.

اكثر من مرة احرقن الشوارع لهبا وغضبا واقفلن الطرقات بالحجارة والعوائق احتجاجا على تجاهل قضيتهن.

لقد عرفن رئيسي جمهورية وحكومات عديدة ولم يجدن حلا لدى احد، وظلت قضيتهن عالقة بين جدران الصمت والتجاهل واللامبالاة قضية آلاف المخطوفين والمفقودين الذين ابتلعتهم الحرب وحواجز وسراديب الميليشيات اللبنانية المتقاتلة . لقد انتهت الحرب فصولا، لكن فصول تلك المأساة لم تنته بعد ولا زالت تؤرق حياة آلاف العائلات والامهات والزوجات والاطفال ، لكانها متروكة للنسيان كي يطويها.

ولكن من هي التي تنسى فلذة كبدها الذي غادرها ذات يوم ولم تزل تنتظره، او اب اطفالها المنتظرين على بؤس والم وعذاب.

تجلس اليهن فترى المأساة في عيونهن والعذاب والالم في كل كلمة يتفوهن بها. لقد جمعتهن المأساة الكبيرة لكن لكل واحدة منهن قصة ترويها بدمعة وغصة..

فهذه ام محمد، او ام الاربعة كما يسمونها التي صارت معروفة لدى الجميع فتصدرت صورتها صفحات الجرائد والمجلات وهي تحمل على صدرها صور ابنائها الاربعة الذين اختطفوا على مرآها وسمعها ولم تستطع ان تنبس بكلمة في وجه الخاطفين. فظلت وحيدة تطارح الارصفة اساها ولوعتها بعد ان قضى زوجها برصاصة من رصاصات الحرب.

ويحدثنك عن نايفة النجار التي لم تطق صبرا على اختطاف وحيدها علي ذي الاربعة عشر ربيعا وهو في طريقه الى المدرسة فانتحرت بعد ان سطرت له رسالة بدموعها ولم يتسلمها الى الآن.

ويحدثنك ايضا عن ام زكور التي هزت بقبضتها اكثر من رئيس واكثر من مسئول مطالبة بابنيها المخطوفين، مسكينة ام زكور ـ يقلن لك ـ لقد ماتت دون ان ترى ابنيها او تعرف عن مصيرهما شيئا.

وتبكي فاطمة باسي وهي تتحدث عن ابنها الذي حثته على السفر الى احدى الدول الاوروبية ليكمل دراسته وليتخلص من اجواء الحرب لكنه لم يصل وتكتشف بعد شهور عديدة انه يقبع في زنازين احدى الميليشيات اللبنانية ولم يخرج منها الى الآن.

وتطول قصص العذاب ولا تنتهي لتملأ قلوب آلاف الامهات الملتاعات اللواتي تجسدت فيهن كل آلام الحرب ووقائعها البشعة ونتائجها المرة التي لن تنتهي قبل مرور سنوات طويلة.

والتفاصيل موجعة. لكن ما هو اكثر وجعا تجاهل قضية بهذه الخطورة وبهذا الحجم، بل ومحاولات طمسها وطي ملفاتها على ما تخلفه من قضايا اجتماعية وانسانية لدى آلاف العائلات اللبنانية، ليست اهمها قضايا إرث وحقوق، وليست اهمها قضايا مصير ابناء وزوجات وامهات ملتاعات.

وقبل الدخول في تلك التفاصيل نسأل: كيف دخلت هذه الآفة الخطيرة التي تسمى الخطف على الهوية والقاموس السياسي والاجتماعي في لبنان؟

المحامي سنان براج رئيس «لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية والعامة في لبنان» والتي كانت الجهة الوحيدة التي ساندت اهالي المخطوفين وعملت معهم كل هذه القضية يقول براج:

«الخطف على الهوية عرف في لبنان إبان احداث عام ١٩٥٨ حيث كان مسلحو حزب الكتائب يختطفون مواطنين مسلمين ويجري احتجازهم في البيت المركزي للحزب في منطقة الصيفي، ولا يتم الافراج عنهم بضغط طبعا، قبل تعذيبهم ورسم علامات دينية محددة على اجسادهم بالسجائر المشتعلة او بجمرات النار الا ان عمليات الخطف الواسعة لم تدخل القاموس السياسي اللبناني الا مع بوابة الحرب الاهلية في عام ١٩٧٥.

فكانت البداية على ايدي حزب الكتائب ايضا الذي افتتح هذه الصفحة السوداء باختطاف ٣٥ مواطنا مسلما وجدت جثثهم مشوهة ومكبلة الى الظهر عند تقاطع سكة الحديد في المنطقة المعروفة بـ «ساعة العبد» في شرقي بيروت.

وفي منتصف العام ذاته اختطف الحزب نفسه ٤١٧ مواطنا وجرت تصفيتهم اثر خلاف حاد وقع بين قيادات هذا الحزب.

ومع تفاقم الاعمال العسكرية والامنية في لبنان تفاقمت اعمال الخطف على الهوية التي كانت تهدف الى تأجيج الصراع العسكري والسياسي في هذا البلد، حتى بلغت ارقاما مخيفة اذ شملت في ذلك الوقت حوالي ٣٠٠ مخطوف يوميا وعلى مدى ٤٥ يوما، كانت «لجنة التنسيق العليا» التي تشكلت انذاك من مختلف اطراف الصراع لتهدئة الاوضاع كانت تعمل لاطلاق البعض منهم لكن لجنة التنسيق هذه حلت نفسها اثر العملية الشهيرة المعروفة بالسبت الاسود في تشرين الاول من عام ١٩٧٥ والتي نفذها حزب الكتائب في ساحة الشهداء واودت بحياة المئات من المواطنين الابرياء وبقي مصير آلاف المخطوفين مجهولا.

ومع دخول قوات الردع العربية لبنان في منتصف عام ١٩٧٦ استتب الامن وتوقفت اعمال الخطف الجماعية على الاقل. لكن هذه الاعمال البشعة عادت وازدهرت خلال الاجتياح الاسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ حيث قامت «القوات اللبنانية» التي استطاعت دخول بيروت الغربية تحت مظلة «جيش لبناني الطائفي الفئوي» آنذاك قامت بعمليات اختطاف واسعة سميت بعمليات الاختطاف الكبرى حيث كان رصيدها ٢١١١ مخطوفا حسب اللوائح التي تقدم بها اهالي المخطوفين.

هذا اضافة الى ١١٠٠ اختطفهم الجيش اللبناني في ذلك الوقت بحجة التحقيق معهم ولم يفرج الا عن ٥٤٠ منهم ومازال مصير الباقين مجهولا.

وبعد «انتفاضة فبراير» في عام ١٩٨٤ شهدت بيروت عمليات اختطاف مضادة نفذتها قوى الامر الواقع وشملت حوالي ٥٠٠ من المواطنين المسيحيين حسب اللوائح التي تقدم بها ذووهم.

ويذكر هنا ان عمليات تبادل محدودة للمخطوفين تم ترتيبها بتدخل من بعض النافذين انقذت عددا قليلا وبقي مصير الآلاف منهم مجهولا حتى الآن.

ويقول المحامي براج: امام هذا الواقع الخطير الذي يشكل ظاهرة سلبية جدا في المجتمع اللبناني كان لا بد من التحرك فكان ان اسسنا «لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية والعامة في لبنان» التي سرعان ما اتصلت «بلجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان» التي اسسها اهالي المخطوفين منذ عام ١٩٨٢ . وباشرنا حملة اتصالات واسعة بمختلف المسئولين والمعنيين داخليا وخارجيا للكشف عن مصير المخطوفين والمفقودين . كما نظمنا المظاهرات والاعتصامات امام المقرات الرسمية والهيئات الدولية المعنية بحقوق الانسان. ونتيجة الضغط الذي احدثناه في الشارع اللبناني تحرك المسئولون اللبنانيون للبحث في هذه القضية ولكن عبر لجان خاصة تشكلت لهذه الغاية لكن هذه اللجان لم تستطع القيام بأي شيء نتيجة وضع العراقيل في وجهها ونتيجة الضغط المضاد الذي كانت تفرضه قوى الامر الواقع في الشارع على السياسيين والمسئولين لمنعهم من فتح هذا الملف الذي يطالهم ويحملهم مسئولية اختطاف الآلاف من ابناء الشعب اللبناني.

وعلى مدى اكثر من عشر سنوات من الاتصالات والمظاهرات والاعتصامات تشكلت اللجان التالية التي لا بأس من ذكرها:

ـ لجنة رسمية برئاسة القاضي سامي يونس تشكلت في عام ١٩٨٣.

ـ لجنة «دار الفتوى» التي تشكلت بدعوة من مفتي الجمهورية المغفور له سماحة الشيخ حسن خالد برئاسة الرئيس الدكتور سليم الحص في عام ١٩٨٤.

ـ لجنة رسمية برئاسة اللواء هشام قريطم تشكلت في عام ١٩٨٥.

ـ لجنة رسمية برئاسة مدير عام وزارة الداخلية السابق سميح الصلح، تشكلت في عام ١٩٨٧.

ولم تنفع هذه اللجان بأكثر من تنظيم استمارات خاصة حملت اسماء المخطوفين والمفقودين مازالت محفوظة الى الآن لدى «لجنة الأهالي».

لكننا لم نوقف اتصالاتنا وتحركنا لا على المستوى الداخلي ولا على المستوى الخارجي، حيث قمنا باتصالات بجمعيات حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة وقدمنا لها مذكرات عديدة بشأن المخطوفين في لبنان، وقد قامت هذه اللجان بدورها فعليا واتصلت بالحكومة اللبنانية عبر رسائل خاصة تطلب فيها الكشف عن مصير المخطوفين والمفقودين اللبنانيين . لكن الحكومة اللبنانية كانت ومازالت تهمل هذه الرسائل، ولم ترد على واحدة منها بحجة ان فتح هذا الملف من شأنه ان يؤجج الصراع السياسي والعسكري في لبنان من جديد.

ويضيف المحامي براج: وبعد توقيع اتفاق الطائف وعودة الدولة لممارسة صلاحياتها بكامل اجهزتها السياسية والامنية جددنا اتصالاتنا التي شملت الرؤساء : الياس الهراوي وعمر كرامي ورشيد الصلح ورفيق الحريري ونبيه بري، حاملين هذه المرة مشروعا لحل قضية المخطوفين والمفقودين تضمن في بنوده العمل على استقصاء جدي عن مصير هؤلاء ، تقوم به اجهزة الدولة الرسمية بعدها تعلن الدولة وعلى مسئوليتها وفاة من لم تجد له اثرا منهم. لكن الرؤساء كانوا يحيلون هذا المشروع الى مستشاريهم الذين وضعوا مشروعا بديلا الغاية منه طي ملف المخطوفين والمفقودين على لا شيء، واعلان وفاة بطلب من الاهالي الذين عليهم ان يحضروا الى المحاكم المختصة مرفقين بشهودهم لطلب اعلان الوفاة مع ان المطلوب ان يمثل الخاطفون انفسهم امام القانون لمحاكمتهم وليس العكس، ومن الطبيعي ان نرفض المشروع برمته في مؤتمر صحافي عقدناه لهذه الغاية.

● لماذا لم تقدم الدولة على اعلان وفاة المخطوفين طالما ان الاهالي مقتنعون بهذا الحل؟

ـ اعتقد بأن المسئولين يتحاشون اعلان وفاة المخطوفين لأنهم بهذا الاعلان يحملون مسئولية الوفاة للخاطفين الذين صاروا داخل السلطة ومن اركان النظام السياسي اللبناني عندها يحق للاهالي التقدم بدعاوى جزائية ضدهم.

● لقد كان قانون العفو العام صريحا وواضحا اذ استثنى من منحة العفو العام الجرائم المتمادية المستمرة، والخطف يعتبر جرما آنيا ومتماديا ومستمرا من حيث حجز الحرية والاستمرار في حجزها.

● وما هو الحل؟

ـ الحل هو باعتماد المشروع الذي تقدمنا به والذي يشكل مخرجا للخاطف والمخطوف وللاهالي وللدولة والذي يشترط الاستقصاء الجدي قبل اعلان وفاة المخطوفين والمفقودين.

في عام ١٩٩٠ توحدت لجنتا اهالي المخطوفين المسلمين والمسيحيين وتشكلت لجنة واحدة عرفت باسم «لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان» ومنذ ذلك الوقت صارت هذه القضية قضية وطنية واحدة تطالب اللجنة بحلها عبر اتصالات لم تتوقف على مختلف جبهات قوى الخطف والاعتقال في لبنان.

السيدة وداد حلواني تقول باسم لجنة الهالي:

«نحن نركز الآن على ضرورة ان تجيء الدولة بحل سريع وعادل لقضية المخطوفين والمفقودين وليس لدينا كاهالي اية مطالب او اية اهداف سياسية او اية مطامع غير ذلك. هدفنا هو الوصول الى الحل العادل الذي يشمل الجميع.

● وما هو الحل العادل الذي تقترحينه؟

ـ الحل العادل ترجمناه بمذكرة رفعناها الى جميع المسئولين اللبنانيين ونحن لاول مرة نقدم للدولة مذكرة حل تعبيرا عن حسن النية. لاول مرة نمد يدنا للدولة لمساعدتها في حل هذه القضية الخطيرة في البداية كنا نطالب بالمخطوفين جميعهم اموتا كانوا او احياء، لاعتقادنا بان اغلبيتهم كانت ماتزال على قيد الحياة. والآن بعد ان عادت السلطة لممارسة صلاحياتها ومسئولياتها نطالب باستقصاء جدي عن المخطوفين ومن يوجد حيا يطلق سراحه ومن لم يوجد تعلن وفاته من قبل الدولة.

وهذا مطلب ليس تعجيزيا خاصة وان الميليشيات التي كانت تتقاتل وتمارس الخطف لم تعد موجودة وخاصة ايضا ان المعنيين بالخطف صاروا الآن داخل السلطة ويمثلون وظائف سياسية كبيرة فيها. ومن ابسط الامور ان يعلن هؤلاء الحقيقة للملأ ويخرجوا الاهالي من المأساة التي يعيشونها.

● وهل تعتقدين ان هناك من المخطوفين والمفقودين من لايزال حيا بعد هذه السنوات الطويلة؟

ـ في السابق، اي قبل عودة الدولة كنا نملك معلومات كافية عن المخطوفين وكنا نزود المسئولين بها وكنا نزودهم ايضا بلائحة باسماء الامكنة والسجون التي كان المخطوفون يقبعون فيها. اما الآن وبعد سيطرة الدولة بأجهزتها على جميع الاراضي اللبنانية فلم يعد لدينا اية معلومات وعلى الدولة ان تقوم بدورها بهذا المجال وتستخدم قواها واجهزتها الامنية في سبيل ذلك.

● وما رأيك بما يقال عن نقل قسم من المخطوفين الى داخل اسرائيل؟

ـ هناك معلومات غير مؤكدة حول هذا الموضوع واذا كان هذا صحيحا فان على الدولة اللبنانية ان تجري اتصالاتها بهذا الشأن على مختلف المستويات لاننا لا نملك مثل هذه الوسيلة كاهالي ومثلما فتحت الدولة ملف المعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية وطالبت باطلاق سراحهم خلال المفاوضات الثنائية عليها ان تفعل الشيء نفسه بالنسبة للمخطوفين والمفقودين.

● ماذا عن آخر اتصالاتك بشأن المخطوفين؟

نحن اتصلنا بالرؤساء : الهراوي وبري والحريري وسلمناهم المذكرة التي نقترحها للحل وقد تبنوها ووعدونا خيرا، بعد دراستها من قبل المستشارين القانونيين ولكن هؤلاء خرجوا بمشروع بديل لا علاقة له بالمخطوفين اي انهم ومن خلال هذا المشروع يريدون طي الملف وكأن شيئا لم يكن، من خلال «تمويت» الناس ببساطة كلية، وقد فوجئنا بهيئة تحديث القوانين في المجلس النيابي تنشر مشروعها في الصحف دون مراجعتنا وكأن المخطوفين هم من بلد آخر. فعقدنا مؤتمرا صحفيا اعلنا خلاله رفضنا للمشروع. واعطينا مهلة جديدة لاعادة النظر بهذا الموقف والا فسوف نعود للتحرك من جديد لانها قضية خطيرة تطال آلاف العائلات ليس بالعاطفة فقط وانما بالمصير والمستقبل فهناك امهات وهناك زوجات وهناك اطفال ينتظرون.

● ما هي الوسائل التي ستعتمدونها في تحرككم الجديد؟

ـ ليس لدينا غير الوسائل المشروعة التي يحفظها لنا الدستور اللبناني مثل التظاهر والاعتصام والصراخ الى ان يسمع احد صوتنا.

● هل ستلجأون للقضاء مثلا؟

ـ بعدما اختطف زوجي في عام ١٩٨٢ تقدمت بشكوى للنيابة العامة لكن هذه الشكوى لم تتحرك حتى الآن. فلا النيابة العامة تحركت ولا القضاء تحرك ولا السلطة السياسية تحركت لذلك نحن نطالب بانشاء محكمة استثنائية للنظر بقضية المخطوفين والمفقودين بعيدا عن أي تأثير وصولا الى حل عادل ونهائي لهذه القضية لان الدولة التي تسعى الى ازالة مخلفات الحرب عليها ان تسعى لحل هذه القضية التي هي من مخلفات الحرب ايضا والتي تطال كتلة بشرية كبيرة في المجتمع اللبناني، وهي ستظل وصمة عار على جبين هذا المجتمع وعلى جبين الدولة اذا لم تسع الى حلها قضية بهذا الحجم كيف تهملها الدولة، تجب معالجتها على الاقل كي لا تتكرر عمليات الخطف مرة ثانية في لبنان.

● كيف تنظرين الى نهاية هذه القضية؟

ـ ارجو ان تنتهي القضية بالشكل الذي نقترحه اي ان تسعى الدولة للكشف عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين في لبنان بعدها يتم الاعلان عن وفاة من لم يوجد له اي اثر، والا فاننا سوف نلجأ من جديد الى الوسائل المتاحة لنا لايجاد ضغط في الشارع اللبناني يؤدي الى الحل المنشود، اما ان يقولوا لنا انكم تسعون لتفجير الصراع السياسي والعسكري من جديد في لبنان فهذا كلام مرفوض لان التي تبحث عن زوجها او عن ابنها فانها لا تسعى الى غير ذلك ... والذين كانوا يسعون الى تفجير الاوضاع السياسية والامنية من خلال اعمال الخطف هم الآن موجودون في السلطة وعلى كراسي الحكم!!

☆السيدة وداد حلواني

☆ تحمل صورة ابنها المخطوف

☆ من يدلها عليه ؟

☆ صور بالجملة